اللجنة دعت إلى تغيير مسماه إلى معلم سلوكي

«الظواهر السلبية» تطالب بتكويت «الأخصائي الاجتماعي»

■ هايف: المهنة أصبحت طاردة بسبب عدم وجود كادر لها كباقي العاملين

لجنة الظواهر السلبية

■ 12 كويتياً فقط من بين أكثر من 1000 أخصائي اجتماعي وافد في وزارة التربية

■ الاختلافات الفكرية بين النواب يجب أن لا تخرج عن الحدود العامة أثناء المناقشة

■ على الحكومة أن تؤكد تعاونها مع المجلس من خلال إعادة الجناسي

■ يجب تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب حريق مدرسة الحميضي في الجهراء

طالب رئيس لجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي النائب محمد هايف وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس بإعادة النظر في مسمى الأخصائي الاجتماعي ومحتوى دراسة هذا التخصص في جامعة الكويت.

وأكد هايف في تصريح للصحافيين امس أن اجتماع اللجنة تطرق لظاهرة تزوج ابناء الكويت من وظيفة الأخصائي الاجتماعي وان عددهم فقط 12 من بين أكثر من 1000 اخصائي اجتماعي وافد في وزارة التربية.

واوضح ان هذه المهنة اصبحت طاردة بسبب عدم وجود كادر لهم كباقي العاملين في الحقل التربوي ويجب تغير مسماها الى معلم سلوكي حتى تكون مهنة جاذبة.

وقال ان مهنة الأخصائي الاجتماعي من اهم الوظائف لانها تساهم في معالجة المشاكل النفسية والأسرية التي يعاني منها الطلبة.

وطالب ان يكون الأخصائي من اهل الكويت لانه الاقرب في فهم احتياجاتهم ووضع الحلول الناجعة لها لمعرفته لعادات وتقاليد المجتمع الكويتي ويعي خصوصيته.

وفي موضوع آخر ذكر هايف ان ظاهرة عبدة الشيطان ووضع الرسوم على الاجساد قد تلاشت في المدارس بفضل جهود المعنيين في وزارة التربية ولكن لوحظ انها انتشرت في الشارع مطالبا بسرعة القضاء عليها.

ومن جهة أخرى قال هايف إنه لا أحد ينكر وجود اختلافات فكرية بين النواب ويجب ان لا تخرج الردود والألفاظ عن الحدود العامة اثناء المناقشة.

وأكد هايف ضرورة حرص نواب الامة على الالتزام في المناقشة وعدم خروج بعض الألفاظ غير الشرعية لأن هذا أمر مرفوض ويمس جوهر المؤسسة البرلمانية وان من واجب اللجنة لفت نظر النواب للتحلي بضبط النفس.

وحول تصريحه بخصوص إمهال الحكومة حتى ٧ / ٣ قال هايف إنه على الحكومة ان تؤكد تعاونها مع المجلس من خلال إعادة الجناسي او الموافقة على قانون الجنسية المدرج على جدول اعمال الجلسة.

واوضح انه من خلال موقفها تجاه هذا الملف سوف توضح إذا كانت تنشد التعاون مع المجلس او لا وهذا سينعكس على باقي القضايا الاخرى التي تهم ابناء الشعب.

وعلى صعيد منفصل حذر النائب محمد هايف من التهاون في تفحص معدات الأمن والسلامة في المدارس وضرورة تفقدها مشيرا الى ان حريق مدرسة الحميضي في الجهراء لم يأتي بأي خسائر او إصابات بين الطلبة والادارة المدرسية ولله الحمد الا ان تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على اسباب الحريق وان كان هناك قصور في تجهيزات الأمن والسلامة خصوصا الى انه نما الى علمنا ان جرس الانذار في المدرسة لم ينطلق منا يستدعي معالجة ذلك كونه منبه لأي طارئ يحدث في اي مرفق من مرافق المدرسة متمنيا الأمن والسلامة لجميع طلبتنا ومعلمينا في المدارس قاطبة

كما دعا النائب ثامر السويط وزير التربية إلى اتخاذ اللازم حيال حادثة الحريق التي طالت مدرسة أحمد الحميضي الابتدائية في الجهراء ومراجعة منظومة الأمن والسلامة بعد حادثة الحريق في جميع مدارس وزارة التربية.

وأضاف السويط في تصريح صحافي يجب على وزارة التربية اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطوير تلك المنظومة مؤكدا ان اي تقصير في ذلك سيحمل الوزير المسائلة السياسية مشددا على ان سلامة ابناءنا الطلبة غير قابلة للمجاملة والمساومة.

وتابع نحمدالله على سلامة الطلبة وخروجهم من حادثة الحريق دون وقوع إصابات ولكن يجب أن لا تمر هذه الحادثة مرور الكرام ويجب اتخاذ كافة وسائل الحيطة والحذر على مستوى جميع المدارس مؤكدا على ضرورة أخذ العبرة والدرس من هذه الحادثة في المستقبل.

بعد مرور عام ونصف العام على إنشائه

«حقوق الإنسان»: الوزير العبد الله وعد بتفعيل الديوان الوطني لحقوق الإنسان خلال شهر

لجنة حقوق الإنسان

ناقشت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس قضية تفعيل الديوان الوطني لحقوق الانسان بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام الشيخ محمد العبد الله وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الوزير العبد الله قدم اعتذارا للجنة عن عدم تفعيل دور الديوان في الفترة الماضية وإن اللجنة قدرت له هذا الاعتذار.

واوضح ان الوزير العبد الله وعد بتفعيل دور الديوان خلال شهر بعد اختيار مجلس الادارة وموافقة مجلس الأمة على اختيار الرئيس ونائب الرئيس وفقا لما ينص عليه قانون إنشاء الديوان.

وأكد الدمخي ان تفعيل دور الديوان أصبح استحقاقا بعد مرور عام ونصف العام على انشائه لافتا إلى وجود بعض القضايا التي يمكن حلها بقرارات بسيطة من دون الحاجة إلى تعديلات تشريعية وتوفر أموالا على الدولة.

وقال الدمخي إنه تمت مناقشة نتائج زيارات اعضاء اللجنة إلى السجون وعدد من ملفات حقوق الانسان وتم الاتفاق على التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في اصدار تقرير عن حالة حقوق الانسان في الكويت متضمنا التعديلات المستحقة على بعض القوانين.

أكد أنه تقدم بمقترح لسد النقص التشريعي

العدساني: ما ذكرته حول «الإيداعات» صحيح ومن ينكر فليأتِ لأسلمه المستندات

■ الحريتي: الذي يدعي أن لدية أدلة فليواجهنا في ساحة القضاء

رياض العدساني

■ إثارة القضية تحت قبة عبدالله السالم الغرض منه تصفية حسابات سياسية

أكد النائب رياض العدساني تمسكه بصحة المعلومات والارقام والأسماء الخاصة بقضية الايداعات التي ذكرها في جلسة مجلس الأمة أمس.

وطالب العدساني كل من ينكر هذه المعلومات ممن وردت أسماؤهم من الـ13 نائبا السابقين او الحالين الحضور لمكتبه وسيسلمه محضر التحقيق وجميع المستندات التي تخصه بشرط ان يتلوها امام وسائل الاعلام.

وشكر العدساني الأعضاء الذين وقعوا على طلب قضية الايداعات والذين صوتوا على فتح القضية لمناقشتها من اجل كشفها لأبناء الشعب الكويتي.

وقال انه تقدم بمقترح لسد النقص التشريعي ولم يقدم الأوراق التي يمتلكها للنيابة لأن النتيجة ستكون الحفظ بسبب النقص في التشريعات.

ومن جانبه يباشر النائب السابق حسين الحريتي تقديم شكوى للنائب العام ضد كل من أساء اليه في قضية ما يسمى بالايداعات.

وقال الحريتي في تصريح صحفي أن كل ما أثير حول هذه القضية مؤخرا هو كلام مرسل تم الرد عليه بالادلة في حينه أمام الجهات القضائية المختصة مؤكدا أن اثارة هذه القضية تحت قبة عبدالله السالم الغرض منه تصفية حسابات سياسية قديمة بين أطراف متصارعة يعرفها الشعب الكويتي.

واختتم الحريتي تصريحه "بان من يدعي أن لدية أدلة حول هذه القضية فليصدق مع نفسه وليصدق أمام الشعب الكويتي ويواجهنا في ساحة القضاء".

ونظام جديد لإنجاز التراخيص التجارية

«تحسين بيئة الأعمال»: زيادة رأسمال محفظة دعم المشاريع الصغيرة والحرفية إلى 150 مليون دينار

لجنة تحسين بيئة الاعمال

وافقت لجنة تحسين بيئة الأعمال على اقتراح بقانون بزيادة رأسمال محفظة دعم المشاريع الصغيرة والحرفية في البنك الصناعي من 50 مليون دينار إلى 150 مليون دينار.

وقال عضو اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ستطلب ادراج المقترح على جدول أعمال الجلسة المقبلة في 7 مارس المقبل.

وأشار إلى أن اللجنة اطلعت خلال الاجتماع على شرح من وزير التجارة عن نظام جديد ينجز التراخيص التجارية خلال ساعة واحدة سيتم تطبيقه خلال الأيام المقبلة، واستعرض بعض الخطط لتحسين بيئة الأعمال وتسريع الإجراءات.

«الشؤون الخارجية» ناقشت عدداً من الاقتراحات بقوانين

اللجنة في اجتماع سابق

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية عددا من الاقتراحات بقوانين المحالة اليها مع المعنيين في وزارتي المالية والخارجية وقال مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة إن تلك المشاريع سيتم التصويت عليها في الاجتماعات المقبلة

«الداخلية والدفاع» توافق على مشروع قانون بمنح الفريق سليمان الفهد رتبة وزير

وافقت لجنة الداخلية والدفاع على مشروع قانون بمنح الفريق سليمان الفهد درجة وزير واستثنائه من شرط التقاعد ببلوغ سن الـ 65 عاما وقال رئيس اللجنة عسكر العنزي إنه تقرر تأجيل مناقشة قانون المسيء الى اجتماع الثلاثاء المقبل.

بالإضافة إلى الرد على الأسئلة البرلمانية

الفضالة: الوزير الحربي تعهد بمحاسبة المسؤولين عن ملفات الفساد في «الصحة»

كشف النائب يوسف الفضالة عن أن وزير الصحة د. جمال الحربي تعهد له بمحاسبة المسؤولين عن أوجه الفساد في الوزارة، والرد على الأسئلة، مؤكدا أنه لمس نية الوزير في الإصلاح ولكنه يحتاج إلى اثبات عملي.

وقال الفضالة في تصريح له بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه اجتمع والحربي على هامش جلسة أمس، وإنه تم فتح ملفات كثيرة بها شبهة فساد في الوزارة وعن الأسئلة البرلمانية التي لم يات الرد عليها. وأوضح انه أبلغ الوزير أن الاستجواب ما زال قائما حتى تنفيذ خطوات عملية، وإذا تقدم الوزير خطوة واحدة فسأتقدم نحوه بخطوتين.

ومن جهة أخرى أكد الفضالة رفضه طلب تعديل الدستور المقدم من عدد من النواب، معتبرا أن هذه الطلبات بمثابة "إبراء ذمة أمام الناخبين" وتتسبب في إضاعة وقت المجلس.

وتساءل الفضالة ما أهمية تعديل المادة 79 من الدستور مقابل استمرار مواقع الفساد الكثيرة؟ موضحا "إننا بلد اسلامي وكل أهله يتعاملون وفق الشريعة ولا نعاني من نقص التدين ولذلك لم يوقع النواب الشباب على الطلب".